# قياس أدوات فعالية قرار التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نموذج الاستبيان المتعدد الأبعاد SPSS 20

د/ بوزاهر نسرين
د/ عقبة نصيرة
جامعة بسكرة

**الملخص :**

يعالج موضوع فعالية قرار التمويل الموجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام أدوات الاستبيان المتعدد والمعالجة الاحصائية باستخدام برنامج SPSS 20

الإشكالية: كيف يتطلب الاقتصاد الجزائري وضع ادارة بنكية فعّالة ، تتعامل على أسس جديدة مع مختلف المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة مهما كان نوعها أو طبيعة نشاطها؟ وذلك من خلال ثلاث جوانب:

ما يمكن مقاربته من خلال هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كانت البنوك الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط الإضافية قبل منح قرار القرض لا تتعلق بنوعية نشاط المؤسسة، أو رقم أعمالها أو حتى النتائج المحققة خلال الثلاث سنوات السابقة، بل يتعدى الأمر إلى دراسة المخاطر النظامية، أو حتى غير النظامية للتجاوز مرحلة التأكّد من جميع المعلومات المقدمة لها، في ملف القرض من طرف المؤسسة، وتكتفي بتحليلها ماليا.

كلمات مفتاحية: اتخاذ قرار تمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، قطاع بنكي عام وخاص، فعالية مالية، تنافسية.

**Résumé :**

Nous abordons le sujet de la concurrence des petites et moyennes entreprises afin de renforcer le secteur bancaire à l'aide du financement des trois aspects d'outils:

-Clarifier les concepts de base de l'efficacité financière et la compétitivité du point de vue de certaines écoles économiques.

-Déterminer les indicateurs de compétitivité dans le domaine des établissements de crédit bancaire sans discrimination

-Recherche pour les vrais indicateurs de compétitivité avec des normes élevées dans le domaine de l'octroi de prêts bancaires pour les types spécifiques des institutions économiques

Et ce qui pourrait être son approche est que les banques algériennes prennent en compte certaines conditions supplémentaires avant même l'octroi du prêt ne sont pas liés à la qualité de la décision institution d'activité, ou le nombre de son entreprise ou même les résultats obtenus au cours des trois années précédentes, mais va au-delà à l'étude du risque systémique, ou même irrégulière dépassé l'étape assurez-vous que toutes les informations fournies par l'organisation, et seulement financièrement analysé

Mots Clé :prise de décision financement, petites et moyennes entreprises , secteur public et privé, l'efficacité financière, compétitivité

قصد استيفاء الدراسة التطبيقية ، اعتمد الباحث على أسلوب التحري المباشر باستخدام الاستبيان الذي أصبح الطريقة المناسبة لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر الباحث، مع نتائج الدراسة النظرية، ومع ما تستخرجه العينة المختارة من مجتمع الدراسة، فاعتماد البحث على الاستبيان، جاء ليغطي عدم استكمال الحصول على المعلومات المناسبة، وهذا نتيجة لعدم توفرها من جهة، والاستفادة من آراء المستجوبين والمهتمين بموضوع التمويل البنكي للمشاريع من جهة أخرى.

أولا: تحديد مجالات الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية.

نستعرض في هذا الجزء لكيفية إعداد الاستبيان الذي يمثل قاعدة البيانات التي تم اعتمادها في الدراسة الاحصائية، إذ سنتناول الظروف التي أعددت فيها الاستبيان، وكيفية بناء الاسئلة واخضاعها للتحكيم العلمي، وفي النهاية اختباره بالشكل المطلوب لأغراض البحث، والمنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية.

1. التحديد المكاني للدراسة.

يغطي هذا الجانب من الدراسة عددا من البنوك العمومية والخاصة، وذلك لتقييم فعالية آداء المسؤولين في اتخاذ قرارات تتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستخدام مؤشري العائد على الأصول، والعائد على الاستثمار، واستثناء مؤشرات الربح المتبقي، والقيمة الاقتصادية المضافة من التحليل لارتباطها بنظم الإدارة الحديثة(بعيدة عن التخصص)، قامت العديد من الدراسات حول تحديد أساليب التمويل البنكي، ومدى كفاءته في الجزائر إلا ان هذه الدراسة ستقتصر على تقييم الفعالية، من خلال إجراء مسح ميداني شمل 305 ملفا بنكيا، يتعلق بمؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة، من أصل 470 مؤسسة شملتها استمارة البحث، وهذا لدراسة المشاكل المتعلقة بالتمويل، وأثرها على استقرار التمويل لدى المؤسسة، في خضم الوضعية الحالية التي تتسم بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، وارتفاع طلبات التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. البنوك العمومية محل الدراسة.

تشتمل الدراسة على أربعة بنوك عمومية متخصصة من أصل 6 بنوك وهي كالتالي: بنك التنمية المحلية BDL، بنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الجزائري BEA، القرض الشعبي الجزائري CPA، وتم اختيارها عشوائيا لشدة ارتباطها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتنوع عدد الشبابيك في مناطق متباينة من الوطن المفتوحة

لاستقبال طلبات قروض هذا النوع من المؤسسات.

3. البنوك الخاصة محل الدراسة: تشتمل الدراسة على بنكين بأصول مالية مختلطة وهما: بنك الخليج الجزائري AGB، المؤسسة العربية المصرفية ABC، بالنظر إلى قدرتهما على توسيع الشبكة البنكية (تغطية وصلت 80% حسب احصائيات بنك الجزائر سنة 2010)

4. الموارد البشرية في البنوك محل الدراسة.

لقد تنوعت مفردات العينة لتشمل عدد المستجوبين من الموظفين في البنوك، وذلك لشرح مختلف محاور الأسئلة، وتوضيح الأسئلة التي تتعدد مفردات الإجابة عنها وفق أهداف الدراسة، وبلغت مفردات عينة البنوك 185، موزعة على الوكالات البنكية التي تنشط في الجزائر، على مدى ستة سنوات، كانت كافية لتغطية محاور الأسئلة المطروحة، بينما بلغت الأسئلة الالكترونية المقبولة وفق استبيان: 72 Google Drive استمارة تم تحكيمها بالطرق العلمية المتعارف عليها، وقد بلغ عدد ممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 120 مفردة و219، ملفا الكترونيا.

بما فيهم عدد المحاسبين المعتمدين الموطن لديهم عدد من ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمسكون دفاترها المحاسبية.

5. تحديد الإطار الزمني لفترة الدراسة.

تم توزيع الاستبيان على مراحل عديدة نظرا لتمايز مفردات العينة محل الدراسة، ففي المرحلة الأولى 2005-2010: لقد كان للوظيفة الإدارية التي يشغلها مسؤولي منح القروض لدى البنوك العمومية والخاصة صفة الإلزامية في الإجابة على أسئلة الاستبيان، بالنظر إلى محتوى الاسئلة المطروحة، بينما تم توزيع الاستبيان الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ممثلي هذا النوع من المؤسسات لدى المعارض الوطنية المقامة في مختلف ولايات الوطن، باعتماد معيار الحجم ورقم الأعمال ومستوى النشاط والاستعانة بملفات القروض لدى بعض المحاسبين المعتمدين.....

ثانيا: منهجية الدراسة الميدانية.

في هذا المطلب يجب تحديد منهج ومجتمع وعينة الدراسة، وكذا الأدوات الاحصائية، وأداة جمع البيانات التي تم اعتمادها في الدراسة.

1. منهج، مجتمع وعينة الدراسة. ويمكن معالجته كما يلي:

أولا: منهج الدراسة ومصادر جمع المعلومات.

1.1 منهج الدراسة: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة، ويقوم بتحليلها، ومستوى الارتباط والعلاقات بين عناصرها، كما تم استخدام البرنامج الاحصائي لما يتميز به من إيجابيات في حل مختلف رموز العينة، SPSS20.

2.1. مصادر جمع المعلومات: تنقسم مصادر جمع المعلومات إلى قسمين أساسيين:

1.2.1 .المصادر الأولية: تمت طباعة الاستبيان (استمارة الأسئلة)،على أوراق عادية، والتي تم تصميمها باعتبارها أفضل أداة للبحث، وقد حرص الباحث قبل نشر الاستبيان، على اخضاعه لعملية التحكيم من قبل أساتذة مختصين في الاحصاء والمالية والبنوك، ولاختصار العينة وكبر حجمها (720000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة1 سنة 2013)، تم الاستعانة بالمحكمين من أساتذة جامعيين، قصد بناء الاستبيان بما يلائم واشكالية الدراسة، فاشتملت الأسئلة على قسمين: قسم يتعلق بالمعلومات الأولية عن المؤسسة محل الدراسة، من شكل قانوني وعدد سنوات النشاط، واجراءات استخدام كشوفاتها البنكية وبلغ عددها 470 استمارة، وقسم من الأسئلة اشتمل على المعلومات المقدمة من طرف البنوك، والمحاسبين المعتمدين عن الوضعية المالية للمؤسسات.

التي تطلب قروضا بنكية، فاتسمت أسئلة الاستبيان بالدقة، وابتعدت عن الغموض، واشتملت على محاور الدراسة التطبيقية.

بعد الانتهاء من اخضاع الاستبيان لعملية التحكيم، وضع في اختبار أولي قصد معرفة مدى امكانية استجابته لمطالب البحث، وتغطيته لعناصر الدراسة، وقد تم حذف الأسئلة المكررة، والتي تحمل أراء مفتوحة عن موضوع التمويل، وكان الهدف هو تبسيطها لجميع أفراد العينة، لكسب الوقت والإجابة بشكل دقيق على اسئلة الاستبيان.

2.2.1 المصادر الثانوية: تم الاستعانة بمصادر متنوعة، اشتملت على الكتب المتخصصة، وأطروحات الدكتوراه، والبحوث والمجلات العلمية المنشورة، كما تم استخدام بعض المواقع الالكترونية لإثراء الجانب النظري والتطبيقي.

2. مجتمع الدراسة: أو المجتمع الاحصائي المدروس، لمعرفة خصائصه، أو هو مجموعة الوحدات المشتركة في الصفة الأساسية التي تهم الباحث، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في توثيق معلومات خاصة ب:

1.مدراء ومسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (أو ممثلين عنهم كالمحاسبين المعتمدين)، وتم استجوابهم لمعرفة مدى فعالية الإجراءات البنكية في منح التمويل الذي

يناسب احتياجات المؤسسة، ويغطي تكاليفها من خلال الكشف عن مواطن التقصير في الاستجابة لطلبات التمويل، بهدف تحديد أثر وفعالية الإجراءات البنكية لإدارة أنواع محددة من التمويل لفائدة انواع محددة من المؤسسات.

2.موظفي البنوك العمومية والخاصة، بصيغة مكمّلة للبحث،وذلك لمعرفة الاجراءات التي يتخذها البنك لحماية أصوله المالية، وكيفية التجاوب مع طلبات تمويل أنواع محددة من المؤسسات.

ولغرض القيام بالدراسة تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، تنوعت بين المقابلة الشخصية مع مستخدمي البنوك العمومية والخاصة، وبين الاستمارة المقدمة للمؤسسات وفي الجدول الموالي وصف لمجتمع الدراسة، وكذا ممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم: 1: بيان بقوائم عدد المقابلات التي أجراها الباحث مع بعض مفردات العينة.

| البيان | عدد الموظفين المستجوبين لدى البنوك | | عدد ممثلي | PME/PMI |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % |
| عدد المقابلات الشخصية | 35 | 21.47 | 120 | 80.53 |
| عدد التسجيلات المستلمة | 78 | 47.85 | 19 | 12.75 |
| المجموع | 163 | 100 | 149 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج المقابلة.

ثالثا: عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي من بين مفردات عينة الدراسة، وهي محددة في الجدول الموالي:

جدول رقم: 2: بيان بقوائم عدد الاستمارات المرسلة والمستلمة لعينة الدراسة.

البيان عدد أفراد عينة لدى البنوك عدد أفراد عينة PME/PMI

العدد النسبة %العدد النسبة %

| البيان | عدد أفراد عينة لدى البنوك | | عدد أفراد عينة | PME/PMI |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % |
| عدد الاستمارات المرسلة | 285 | %100 | 439 | %100 |
| عدد الاستمارات المستلمة | 198 | 69.47 | 357 | 81.32 |
| عدد الاستمارات الملغية | 12 | 4.21 | 52 | 11.84 |
| عدد الاستمارات المقبولة | 186 | 65.26 | 305 | 69.47 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج فرز استمارة الاستبيان.

3. حدود الدراسة: تقع حدود هذا الجزء من الدراسة التطبيقية فيما يلي:

على ضوء ما تقدم فإننا نخلص إلى المتغيرات التي تضمنتها الدراسة الحالية و التي تم عرضها بالتحليل في هذا الفصل الأخير لقياس فعالية التمويل البنكي، و هي أربع متغيرات: عوامل طبيعة نشاط المؤسسة، طبيعة أهمية الضمانات المقدمة، المؤهلات العلمية والخبرة لتسهيل اجراءات التوطين البنكي، المدة المتراكمة للحصول على القرض.

ثالثا: أداة الدراسة وأدوات التحليل الاحصائي.

1. أداة جمع البيانات: لقد تم استخدام برنامج EXEL 2010 لجمع وتبويب بيانات الاستبيان، بالإضافة لاستخدامه في إخراج كافة الجداول والبيانات التي تضمنتها عبارات الاستبيان، في شكل تكرارات ونسب مئوية، مساعدة على التحليل. وقصد معالجة البيانات سيتم تقسيم الاستبيان إلى اربعة محاور مرتبة ترتيبا منطقيا في جزئين وتتمثل في:

الجزء الأول: الخصائص الشخصية ووظيفته لمفردات العينة محل الدراسة (نوع المؤسسة، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة)، واشتمل الجزء الثاني على محورين:

المحور الأول يشتمل على أسئلة خاصة بالبنوك المانحة للقروض وعبارات خاصة بملفات قروض بنكية مودعة لديها،

المحور الثاني: ويشتمل على أسئلة وعدد من العبارات خاصة بالقروض البنكية وحسابات مصرفية أودعتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك.

الجدول رقم: 3 محاور الدراسة مقسمة على عدد من العبارات.

| الرقم | المحـــــــــور الذي تغطيه أسئلة الاستبيان | أرقام العبارات |
|---|---|---|
| 01 | عوامل الصلة الوثيقة بين البنك والعميل والخبرة الماضية والمؤهلات العلمية هي من تتحكم في قرار القرض و محدد رئيسي لتكلفة قرار التمويل | 1- 7 |
| 02 | أهمية الضمانات في تحديد نوع القروض المقدمة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة | 8- 14 |
| 03 | تأثر درجة التمييز البنكي لمنح التمويل بخصوصية PME الجزائرية والقطاع الذي تنشط فيه | 15-22 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على أسئلة الاستبيان.

كما تم الاستعانة بسلم لايكارت Likert الخماسي حيث يشكل إحدى طرق تقدير البيانات وحيدة العبارة ويبين وجود خمس امكانيات للإجابة على الأسئلة المطروحة، فكانت اهمية المردودية الاقتصادية، هيكلة الأموال الخاصة، حجم المؤسسة، ومعدل النمو عوامل محددة لقرار التمويل البنكي، وفق هذا السلم بدرجات مهم جدا، مهم ، محايد، ضعيف الأهمية، عديم الأهمية.

2. أدوات التحليل الاحصائي: استوجبت الدراسة استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20، الذي يسمح بتحليل البيانات الخاصة بالدراسة، من خلال استخراج مقاييس الاحصاء الوصفي والمتمثلة في مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت، وحساب التكرارات، والنسب المئوية،

رابعا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان).

الفرع الأول الصدق الظاهري: وقد تم من خلاله تحكيم أسئلة الاستبيان من خلال أراء المحكمين لمعرفة مدى تطابق أسئلة الاستبيان مع محاور الدراسة الميدانية، وقد تم تلخيص جميع العبارات الواردة في الاستبيان لتكون واضحة الفهم ودقيقة المعنى بالاستعانة بأساتذة مختصين من ذوي الرتب العليا.

الفرع الثاني: حدود واختبارات العينة: إن هدف الدراسة التطبيقية المقترحة، هي الاطلاع على الهياكل التعاقدية الواضحة و الضمنية لمسائل مرتبطة بميزانية البنك، لإدارة مسائل مرتبطة بعدم تماثل المعلومات المقدمة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لذلك سنقوم باختبارها ومعرفة قدرتها على تحسين شروط التمويل ليتميز بالفعالية اللازمة، وفي أي معيار يمكن أن تتفق أو تتعارض مع بعضها وأهم الحدود المقترحة لهذا البحث:

1. وجود صلة وثيقة بين البنك والعميل، تستند إلى معلومات متبادلة، تمنح ثقة أكبر في حل مسألة عدم تماثل المعلومات وتسمح بتفعيل المؤسسة، ومنحها امتيازات الاستفادة من شروط القرض مهما كان نوعه حسب الهيكل التمويلي المناسب،
2. في إطار الاتفاق التعاقدي للقرض، وحدها الضمانات هي من تسمح بالحصول على ردود إيجابية من طرف البنك يمكن استخدامها كأساس للمقارنة،
3. البنك الذي يملك مؤهلات علمية (قاعدة معلومات وبيانات احصائية)، يستطيع تقدير الاخطار المحتملة لنشاط المؤسسة، ويستفيد من خبرته السابقة لاقتراح شروط تمويل تتناسب وحجم ونوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحمل ميزة تنافسية بين البنوك،

4. تحدد فعالية البنك في التمويل بناء على تكلفة الفروض، مستوى الضمانات، الفترة اللازمة للدراسة، التأهيل وعوامل نظامية تتعلق بإجراءات التحليل المالي لمستوى المردودية، والنمو، وهيكلة الأصول وهي المحددات الأكثر فعالية في الاستخدام وتبين شروط التمويل لهذا النوع من المؤسسات.

ولاختبار هذه الفرضيات نبحث عن قياس فعالية الاجراءات البنكية لتحقيق شروط التمويل المقترح من طرف البنك لمجموعة من المؤسسات، فتساهم برفع العائد من جهة، وتوجيه الموارد المؤسسة بطريقة مثلى من جهة أخرى، ولهذا قمنا بتحليل هذه الشروط من ثلاثة أبعاد:

1. الموارد المالية المتاحة للبنك باستخدام مؤشرات الربحية: ROE, ROA،
2. تكلفة القروض المقدمة للمؤسسات،
3. حجم الضمانات التي تقدمها المؤسسات وأساليب التفاوض بشأنها.

وعليه لا يمكن استخدام أحد هذه الأبعاد بمعزل عن المتغيرات الأخرى (تحليل النسب المالية ونسب تكلفة التمويل، ومعدل اهتلاك القروض)، كما يتضمن البحث التسهيلات التي يقدمها البنك عند امتلاك الموارد المالية الكافية، واستخدام طريقة الترشيد العقلاني للتحكم في الموارد المالية طويلة الاجل، وعليه قمنا بإعداد التحليل لنوعين من الاختبارات المستقلة:

1. يتعلق الاختبار الأول بنتائج استخدام الموارد المالية للبنوك الجزائرية بطريقة فعّالة أم لا،
2. أساليب استخدام الضمانات المالية بطريقة تسهل على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل المناسب لهيكلتها المالية.
3. اختبار مدى تأثير الضمانات التي يطلبها البنك على قرار التمويل في الوقت المناسب.
4. اختبار الفترة الزمنية التي يستغرقها معالجة ملف قرض يتعلق بالاستغلال والاستثمار.

خامسا: محاولة تقييم فعالية التمويل للبنوك الجزائرية عن طريق نتائج الاستبيان.

ان مستقبل المؤسسات الجزائرية، في ظل المنافسة المتزايدة بفعل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم، مرتبط أساساً بإمكانات تمويل النشاطات الاستغلالية والاستثمارية لهاته المؤسسات من قبل البنوك الجزائرية.

1. نتائج التحليل الاحصائي لبيانات شروط التمويل.

يهدف هذا المسح لفهم واقع العلاقات بين المؤسسات والبنوك في الجزائر، وهذا عن طريق التساؤل عن الخدمات الأساسية المقدمة من قبل البنوك لزبائنها (الوقت الضروري من أجل الحصول على دفتر الشيكات، والتحويل البنكي)، والإجراءات الإدارية لتقديم طلب قرض، والوقت المستغرق لدراسة ملفات القروض من قبل البنوك. وبالتالي محاولة تقيم الفعالية بشكل أولّي من قبل المؤسسات تجاه البنوك التي تتعامل معها.

و عن نسبة الوساطة المصرفية فقد تم حسابها عن طريق نسبة قروض الاستغلال والاستثمار في تمويل نشاط المؤسسة. وتتمثل في:

1.1. تحليل خصائص العينة حسب متغير النوع: بلغت نسبة مشاركة المؤسسات المصغرة من العينة الممسوحة نسبة 36%، مقارنة بنسبة المؤسسات الصغيرة التي تمثل:34 %، ويرجع السبب في ذلك إلى تحول فئة كبيرة من الشباب إلى إنشاء مشاريع خاصة مصغرة، بعد تسهيل الحصول على الملف من مكاتب خاصة بالمحاسبة، بعد تقديم الدعم التقني والمالي من السلطات العمومية عن طريق مصادر وأجهزة مختلفة لتمويل المشروعات.

2.1 تحليل خصائص أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية: باعتبار أن الاستبيان كان موجها لفئات محددة من إطارات بنكية، ومسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت النسبة الأعلى 61%من حملة شهادة الليسانس، وتعتبر النتائج منطقية بالنظر إلى تعدد مهام مسير القرض الذي يجب أن يتوفر فيه الحد الأدنى لاستقبال ملفات القروض.

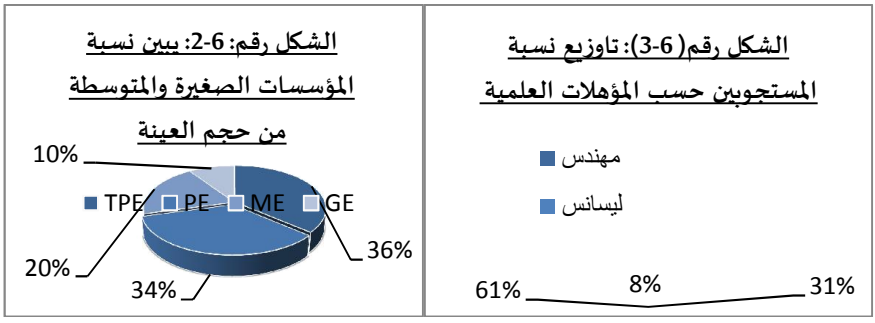


كما يمكن اعتبار أن سنوات الخبرة المهنية متباينة بالنسبة لمفردات العينة، فقد تم تقسيمها لخمس فئات تتشكل كل واحدة منها بخمس سنوات، وعموما كانت النسب المشاركة تتراوح ما بين:35.9% من سنة إلى خمس سنوات، 24.36% من خمس إلى عشر سنوات، 17.95% من عشر إلى خمسة عشر سنة، 16.67% الفئة من خمسة عشر إلى عشرون

سنة، بينما بلغت 05.13% للفئة الأخيرة أكبر من عشرين سنة.

3.1 معيار الشكل القانوني للمؤسسة. حسب الشكل القانوني للمؤسسات4، معظم المؤسسات الممسوحة يتمركز في القطاع الخاص الذي يأخذ شكل شركة المساهمة المحدودة والتوصية المحدودة.

الجدول رقم 4. الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة الموطّنة لدى 7 بنوك جزائرية .

| الطبيعة القانونية للمؤسسة | مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة | منها: مؤسسات خاصة |
|---|---|---|
| | العدد<br>النسبة | العدد<br>النسبة |
| شركة من نوع: SARL | 106<br>%34.6 | 53<br>%19.4 |
| شركة من نوع : SPA | 69<br>%22.5 | 87<br>%32.3 |
| شركة من نوع: EURL | 38<br>%12.3 | 26<br>%9.7 |
| شركة من نوع : SNC | 12<br>% 4.1 | 9<br>%3.2 |
| شركة من نوع: شخص طبيعي | 34<br>%11.2 | 43<br>%16.1 |
| شركة من نوع:EPIC | 42<br>%13.7 | 43<br>%16.1 |
| شركة من نوع: Coopérative Agricole EAI/EAC | 4<br>%1.5 | 9<br>%3.2 |
| المجموع الكلي للمؤسسات | 305<br>%100 | 270<br>%100 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستمارة المقدمة.

ومن المهم الإشارة إلى زيادة تعقد شروط القرض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ارتفاع المخاطر المتعلقة بنظام سير المشروع، وقدرته على استرداد الأموال خاصة قصيرة الأجل، إن جمع المعلومات الميدانية من الاستمارة حول طبيعة المؤسسات المعنية بالتمويل، من طرف البنوك الجزائرية السابقة، يقدم صورة شاملة حول اشكالية الدراسة (حسب الجدول السابق).

4.1. معيار قطاع النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

تغطي العينة معظم القطاعات الاقتصادية، ويعطي التقسيم عبر القطاع الأرقام التالية :

- 532, % في قطاع الصناعة المنتجة والحرف؛
- 6,53 % في قطاع الخدمات، والنقل، والاتصالات؛
- 31% في قطاع الأشغال العمومية والبناء.

5.1. معيار التوطين البنكي للعمليات المالية.

وعن سؤال حول وقوع اختياركم على بنك أو وكالة بنكية دون سواها، فإن غالبية المؤسسات الممسوحة (95%) لديها حسابات في البنوك العمومية الأربعة. حيث يحوز البنك الوطني الجزائري 25% من المؤسسات، أما البنوك الثلاث المتبقية (بنك الجزائر الخارجي، وبنك التنمية المحلية، والقرض الشعبي الجزائري) فتحتل نفس المرتبة مع حصص تقدر بـ 16%. أما باقي المؤسسات، فتتركز في البنك الخليج الخاص بنسبة تقدر بحوالي 3%5 . تتعدد أسباب اختيار البنك من مؤسسة إلى أخرى. ف46% من المؤسسات صرَحت بأنها لم تختر البنك الذي تتعامل معه، وهنا يجب الحصول على المزيد من المعلومات لتوضيح هذه الظاهرة،

وتعطينا الإجابات حول الاختيار بين الاسم التجاري للبنك أو الوكالة، هو أنَّ الوكالة يتم اختيارها تلقائياً بفعل قربها الجغرافي، أما فيما يخص البنك، فإنَّ 67% من المؤسسات المستجوبة صرَحت أن نوعية الخدمات وسمعة البنك هي التي دفعتها لاختياره.

وفي حالة المشروعات القائمة، تأخذ البنوك بالمركز المالي للمنشأة و نواتج الثلاث سنوات السابقة، لكن العديد من المؤسسات طالبي التمويل لا يصرحون برقم الأعمال خوفا من الضرائب، وهذا ما يؤدي لعدم صحة المعلومات سابقا حول الأرباح و التي تعتمد عليها البنوك في ما يبن طرفي التعامل Asymétrie d'information.

إن التحليل المالي للمشروع عن طريق البيانات الأولية، المحصّل عليها من طرف موظفي البنك يشكّل مصدرا لعدم تماثل المعلومات، فلا يمكنه اعتماد أساليب أخرى في توجيه سياسة التمويل، وتجدر الإشارة أن صندوق النقد الدولي سنة: 2013 6، قد أشار في تقرير له أن الأنظمة المصرفية، في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تضع شروط و مبادئ تعرّض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاكل مالية، وأكد التقرير أيضا أن تمويل المؤسساتي محدود و تستفيد منه المؤسسات الكبرى بالدرجة الأولى، أما المشاريع الصغيرة و الحرفية فتبقى بعيدة عن متطلبات التعامل الرسمي.

كما يعاني أغلب مسيري المؤسسات الحاملين للمشاريع صعوبة في توفير شروط البنك يأتي في مقدمتها المبدأ الأساسي ألا و هو حجم الأموال الخاصة الذي يجب أن يساوي أو يفوق 10 % أو 50 % من إجمالي الخصوم في الميزانية حسب الحالات.

بهدف التحقق من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان للعينة، بعد حساب معامل الارتباط لبيرسون، لكل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه، ومع جميع عبارات الاستبيان، حيث تأخذ قيمة R الجدولية عند مستوى الدلالة: 0.05، ودرجة حرية 28، القيمة 0.361، وعليه يمكن استخراج الجداول الخاصة بالاتساق الداخلي للبيانات.

2. نتائج اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

ويمكننا والحال هذه، أن نحلل بعض الفرضيات لفهم هذا الضعف المسجّل على مستوى الوساطة المصرفية، حيث تبقى هيمنة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، من أقوى الفرضيات لتفسير هذا الضعف، فمن البديهي أن المؤسسات التي لا تصرح برقم أعمالها، أو أنها تقوم بالتصريح بجزء فقط من أعمالها، تعمل ما في وسعها لتفادي اللجوء إلى التمويل البنكي، لأنه يشكل أداة رقابة قبلية على نشاط المؤسسة. كما أن معظم المؤسسات الخاصة، ذات طبيعة عائلية وبالتالي فإن اللجوء إلى التمويل المصرفي يبقى في حدود ضيقة، نظرا لتفضيل الادخار العائلي عن غيره من الادخارات.

وتعمل ثقل الاجراءات البيروقراطية، التي تميز عمل البنوك الجزائرية العمومية على تنفير عدد كبير من المؤسسات فتلجأ إلى خدمات البنوك الخاصة. كما أن غياب سوق لرؤوس الأموال بما يحمله من مفهوم للمخاطر يعتبر كأحد العلامات الفارقة لسوق رؤوس الأموال في الجزائر. حيث أن معظم البنوك الجزائرية لا تملك تقاليد تمويل المشاريع ذات المخاطر وتفضل بالتالي التوجه نحو تمويل النشاطات المدرة للأرباح والخالية من المخاطر.

كما أظهرت الفروقات بين المتوسطات قيم داخل المجال في العمود الرابع، ويتعلق الأمر بمحور نوع القروض المقدمة للمؤسسات ب1.93 وهي داخل المجال: 1.83-2.03.

كما يتبن من خلال الدراسة أن عناصر الفعالية البنكية ترتبط بمتغير حجم الضمانات المقدمة بنسبة:31.89%، متغير نوع القرض المقدم للمؤسسة بنسبة: 48.71%، متغير اهمية حساب نسب المردودية البنكية نسبة:49.93%، متغير أساليب وإجراءات التمويل بنسبة46.83%، أما باقي المتغيرات الأخرى فهي مستبعدة من التحليل وفق هذه العينة.

الخاتمة: إن فعالية التمويل لدى البنوك الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط الإضافية –محددات أخرى– حتى قبل منح قرار القرض، وهي لا تتعلق بنوعية نشاط المؤسسة، أو رقم أعمالها أو حتى الضمانات أو تكلفة الاستغلال والاستثمار، أو عوامل ترتبط بالخبرة والمؤهلات العلمية، أو فترة الدراسة لطلب القرض، كما أظهرته الدراسة السابقة، بل يتعدى الأمر إلى دراسة المخاطر النظامية، أو حتى غير النظامية لتتجاوز البنوك مرحلة التأكّد من جميع المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، وتكتفي بتحليلها ماليا.

وهو ما يفسر ما لجأت إليه أغلب الدراسات الحديثة7، والتي تعتبر كما يبدو، أنه كلما انخفض معدل الاستدانة (طلب التمويل، أو اللجوء إلى البنوك) كلما كان هناك استقرارا في التمويل لدى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وكلما زادت تغطية رأس المال العامل للأصول المتداولة لهذا النوع من المؤسسات، انخفض معدل الاستدانة البنكية لدى جميع القطاعات كما يرتفع استقرار التمويل بارتفاع الاستقلالية المالية8، فضلا عن العلاقة العكسية بين هذه الأخيرة ومعدل الاستدانة. وأثبتت النتائج ارتفاع الهشاشة المالية للمؤسسات التي تطلب قروض استغلال، بينما استفادت المؤسسات التي تطلب قروضا استثمارية من مزايا الوساطة وعليه، اتضح أن هذه المؤسسات تعتمد في تمويلها الدائم )الهيكل المالي( على مصدر الأموال الخاص، ولا تلجأ للاستدانة البنكية إلا فيما ندر.

بينما كان بالإمكان تفادي الشروط التعجيزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إذا قامت الإدارة البنكية بالبحث عن تعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة، مع حساب القيود المصاحبة للتمويل من تكاليف المخاطر المترتبة عن السداد، كما تدّل نتائج البحث عن ما يجري بين المساهمين وتضارب مصالحهم مع الوكيل (مجلس الإدارة)، يمكن للإدارة البنكية تخفيض تكاليف القروض، تبعا لاحتياجات رأس المال العامل، أو عن طريق التوفيق بين المصالح، على أن يتحصل البنك على معلومات موثوقة حول تكاليف وكالة الأموال الخاصة والاستدانة، والتأكد من احترام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لشروط العقد الذي ينشأ بينهما.

**الهوامش.**

1. راجع تقرير الوزير المكلف بالقطاع، على الموقع: فنظرا لندرة حالات إعلان الإفلاس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فسوف تستبعد هذه الدراسة كل المتغيرات التي تقيس مخاطر الإفلاس و تكلفة الإفلاس، كذلك نجد أن PME الجزائرية لن تهتم كثير بالوفورات الضريبية الناجمة عن اللجوء إلى الاستدانة مقارنة بالاعتماد على الرفع من رأس المال، لأنها في الأساس تعاني هذه المؤسسات لانعدام هذه الإمكانية لأسباب يرتبط بعضها بخصائص PME، و يرتبط البعض الأخر بخصائص الاقتصاد الجزائري. لذلك سوف نستبعد في الدراسة الحالية كل من الوفرات الضريبية و الوفرات الضريبية البديلة الناجمة عن أعباء غير أعباء القروض، درجة التقلب في نتيجة الاستغلال، درجة التقلب في المبيعات، مخاطر الاستغلال.

2. . هو معامل مقياس أو مؤشر لثبات الإختبار (قدرة الإختبار ، الإستبانة ، الإستبيان)، تعتبر المصداقية والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج. وترتبط المصداقية والثبات في الأسئلة المطروحة بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات.

3. حيث تعتبر بيانات المفردة متطرفة، ومن شأنها التأثير على سلامة التحليل، إذا كان معامل Z لأحد متغيرات هذه المفردة يقع خارج المدى +/-5 . وقد بلغ عدد المؤسسات ذات القيم المتطرفة بناء على ذلك 12 مؤسسة، و قد تم استبعاد هذه المؤسسات من مجتمع الدراسة البالغ 439 مؤسسة، ليصبح بذلك عدد المؤسسات التي ستخضع للتحليل 305 مؤسسة.

4. . SARL: شركة ذات المسؤولية المحدودة, EURL : شركة ذات الشخص الوحيد, EPIC : مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي,SNC : شركة تضامن , SPA : شركة مساهمة

5. تم إجراء هذا المسح في نهاية سنة 2004 وبداية سنة 2010، وهذا قبل أن تصدر اللجنة المصرفية قرارها بإعادة ترتيب عدد البنوك الخاصة وتقييم مدى فعاليتها في التمويل.

6. Mr. Zeidane (head and others), Algeria Report Article 4, Consultation, International Monetary Fund ; Publication Services, 700 19th Street, N.W. Washington, D.C. 1432, , 2013 Internet: http://www.imf.org

7. عبد المجيد قدي ، عبد الوهاب دادن، دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر تحليل إحصائي متعدد الأبعاد لعينة من المؤسسات في الفترة ما بين 2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13لسنة 2013.

8. وتعني اعتماد المؤسسة كليا على الموارد المالية الخاصة وعدم اللجوء للبنوك،